الجبهة الديمقراطية السورية - المعارضة

facebook.com/permalink.php

٢٠:٣١ %٨٧
مسودة وثيقة العهد الوطني - للقراءة فقط
سجّل دخولك لتحرير الملف وحفظ التغييرات ا...

مسودة وثيقة العهد الوطني

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية و المدنية والشخصيات الثقافية والمساعي المطلوبة لتوحيد جهودها ، اتفقت القوى المجتمعه في مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة حلب في شمال سورية بتاريخ / / على مبادئ عهد وطني تشكل ركائز أساسية لسورية المستقبل:

١- العمل على إنهاء الحرب في البلاد والقضاء التام على الإرهاب والتنظيمات الإرهابية في سورية وعلى جميع القوى المتطرفة والمتحالفة معها .
٢- اعتبار الحل السلمي هو الخيار الوحيد للخروج من الأزمة عبر حوار غير مشروط بين الأطراف السورية المعنية كافة.
٣- العمل على إقامة نظام ديمقراطي تعددي عبر التداول السلمي للسلطة والإفراج عن معتقلي الرأي والمخطوفين والأسرى بين الطرفين .
٤- العمل معاً لعقد مؤتمر وطني سوري شامل في سورية يشارك فيه جميع الممثلين الحقيقين للشعب السوري لإيجاد حلول حقيقية وواقعية للأزمة السورية
٥- الأرض السورية كلاً واحداً لا تتجزأ بما في ذلك الجولان السوري المحتل ولواء اسكندرون وعفرين وجميع الأراضي السورية المحتلة وللشعب السوري الحق بإستعادتها بكافة الوسائل الممكنة.
٦- الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية التي تحمي البلاد وتصون استقلالها وسيادتها على أرضها .
٧- الشعب السوري شعب واحد يتساوى أفراده جميع المساواة التامة في المواطنة بغض النظر عن الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الاثنية أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب ،المواطنة التي تتأسس على الالتزام بالمواثيق والبروتوكولات والعهود الدولية لحقوق الانسان.
٨- التأكيد على حقيقة وجود المواطنين الكرد التاريخي الأصيل والطبيعي والذي يشكل جزء لا يتجزأ من الشعب السوري وثاني أكبر قومية تعداد في البلاد وتكفل الدولة السورية حماية خصوصيات التنوع السوري والإقرار بالحقوق الثقافية واللغوية دستورياً .
٩- ازالة كافة أشكال التميز ضد المرأة دستورياً وتشريعاً والسعي الجاد من أجل تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
١٠- تكفل الدولة جميع الحريات الفردية والجماعية وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر.
١١- تقوم مؤسسات الحكم في الدولة السورية على أساس فصل السلطات التنفيذية والتشريعة والقضائية وعلى التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة.
١٢- تعتمد الدولة على مبدأ اللامركزية الإدارية بحيث تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تنفيذية تمثيلية تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظات والمناطق بهدف الوصول الى تنمية شاملة متوازنة.

حلب في / /